البنوك .. متى تدخل عصر الانفتاح؟

الأهرام الاقتصادى 1-8-1974

بقلم: عصام رفعت

تحولت البنوك التجارية إلى مصلحة أموال مقررة أخرى.. تجمدت وتجمدت معها وظائفها المصرفية. ولم تعد بأوضاعها الحالية صالحة لتناسب ظروف الانفتاح الاقتصادى.. وثمة اتفاقات عقدت لفتح فروع لبنوك أجنبية – مصرية مشتركة فى مصر. ومن ثم يتعين دراسة موقف البنوك المصرية لتحديد دورها فى تنفيذ سياسة الانفتاح الاقتصادى، وتطوير الجهاز المصرفي، سواء من حيث أسلوب العمل، أو من حيث الاختصاصات، بحيث تباح المنافسة كاملة أمام البنوك التجارية لتمارس دورها فى خدمة الاقتصاد القومي، ولتصبح قادرة على الصمود أمام منافسة البنوك الجديدة بأساليبها المتطورة الحديثة.

ماذا بعد تجربة 14 سنة ؟

14 سنة مرت على تأميم البنوك التى كانت تعمل فى مصر عام 1961، وضمت إلى القطاع العام وذلك بعد تمصيرها عام 1957 ومنذ ذلك العام، بدأت صفحة جديدة للبنوك المصرية، صفحة انتهت معها سيطرة البنوك الأجنبية على الاقتصاد المصرى، وتحققت سيطرة مصر على بنوكها واقتصادها القومى.

وبعد أن تم تأميم البنوك، بدأت عملية إدماجها، فانخفض عددها من 11 بنكا إلى 5 بنوك، هى: البنك الأهلى المصرى، وبنك مصر، وبنك الإسكندرية، وبنك القاهرة، وبنك بور سعيد، وكان الهدف من عملية الإدماج، تسهيل مهمة التخطيط القومي، وإنشاء وحدات اقتصادية كبيرة، قادرة على تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية فى الدولة.

وفى عام 1964 تم وضع نظام التخصص القطاعي للجهاز المصرفي، ويقضى هذا النظام بتوزيع العمليات المصرفية لشركات القطاع العام بين البنوك التجارية، وذلك

بهدف تنويع الخدمات المصرفية، وزيادة إدراك البنوك باقتصاديات القطاعات التى تخدمها.

واستمر الوضع على هذه الحال، إلى أن تقرر فى عام 1971 الأخذ بنظام التخصص النوعي، وتم إدماج البنك الصناعى فى بنك الإسكندرية، وبنك بور سعيد فى بنك مصر، وبنك الائتمان العقاري فى البنك العقاري المصرى، وأصبح عدد البنوك التجارية 4 بنوك اعتباراً من يوليو 1972 . وتم توزيع الاختصاصات على أساس جديد، بحيث يقوم كل بنك بخدمة فرع معين من فروع النشاط الاقتصادى فى الدولة، وعلى هذا الأساس، أسندت للبنك الأهلى العمليات المصرفية الخاصة بالتجارة الخارجية، وبنك مصر للتجارة الداخلية، وبنك الإسكندرية لشئون الإنتاج، وبنك القاهرة لشئون الخدمات، والبنك العقاري للإسكان ولا يزال هذا النظام مستمراً.

هذه المرحلة من تاريخ البنوك المصرية، أتسمت ببعض الإيجابيات .. وبعض السلبيات .

فى جانب الإيجابيات ..

تم تحرير الاقتصاد القومي من سيطرة رأس المال الأجنبي، وتصفية النفوذ الأجنبي، وتوجيه الجهاز المصرفي ليكون فى خدمة اقتصاد مصر.

وتولى جيل من المصريين إدارة البنوك بقدرة وكفاءة، بعدما كان العمل المصرفي وقفا على الأجانب وحدهم.

وفى جانب السلبيات ..

تخلف مستوى الخدمة بالبنوك، واتسامه بالبطء والتعقيد، بعدما كان العمل المصرفي مثال السرعة المرونة والانتظام .. فقد انتقل – مع التأميم – الأسلوب الحكومي المعروف بالخوف والبطء والتعقيد، إلى أعمال شركات القطاع العام، ومن ثم انتقلت العدوى إلى البنوك، مما جعل الجهاز المصرفي يشبه مصلحة أموال مقررة، أو إدارات لحسابات الحكومة وشركات القطاع العام ..

وهناك هروب العناصر والكفاءات الناجحة من بين العاملين بالبنوك للعمل بالخارج، وذلك بسبب لائحة العاملين الجامدة، والهيكل الوظيفي الذى لا يسمح للبنوك بأن تؤدى دورها، فقد تجمدت مرتبات بعض العاملين بالبنوك منذ عام 1964 ..

إن البنوك أمامها الآن حجم ضخم من الأعمال، سواء ما كان يتعلق بالمواطنين بالداخل الذين زاد عددهم ودخولهم، أو المواطنين العاملين بالخارج وتحويلهم لمدخراتهم إلى البنوك المحلية، أو العرب أو الصياح والأجانب، أو القطاع الخاص والقطاع العام والحكومة وأجهزتها ... أمام حجم العمل الضخم هذا، وما يفرضه على القطاع المصرفي من أعباء، لم يتغير النظام المصرفي منذ عام 1957 ... حتى ميكنة العمل داخل البنوك أصبحت مشكلة ضخمة تواجه المسئولين فى البنوك، فمن ناحية، ليست هناك إعتمادات مالية لشراء الآلات والمعدات، كالآلات الحاسبة والكاتبة وماكينات تصوير المستندات .. بالإضافة إلى نقص التليفونات، وعدم وجود أجهزة تلكس للاتصالات الخارجية .. ومن ناحية أخرى، حتى لو وجدت إعتمادات، فإن عملية الحصول على أى آلات لتطوير الخدمة المصرفية اعتباراً من القلم الرصاص حتى الآلة الحاسبة، يعتبر اتفاقاً استثمارياً، يتطلب موافقة أجهزة التخطيط ..

يضاف إلى ذلك سحب السلطات من الرئاسات، فرئيس مجلس إدارة البنك، لا يستطيع توقيع جزاء على موظف، ورئيس مجلس إدارة البنك، لكى يسافر فى مهمة إلى الخارج لحضور مؤتمر أو إنجاز عملية معينة، يجب أن يحصل على موافقة من البنك المركزي، ثم موافقة من وزارة المالية، ثم موافقة من رئيس الوزراء.. وبالطبع فإن العمليات التجارية لا يمكنها أن تنتظر كل هذه الموافقات .

هذه بعض الجوانب السلبية .. كيف نعيد للبنوك قدرتها على الانطلاق حتى تتلاءم مع ظروف الانفتاح الاقتصادى؟

إن رؤساء البنوك يجمعون على أن الخطوة الأولى هى إطلاق حرية العمل المصرفي، وإطلاق المنافسة أمام البنوك، وإلغاء نظام التخصص القائم حالياً، وإعادة السلطات والمسئوليات إليهم .. ثم يمكن بعد ذلك المحاسبة على إنجاز الأهداف المحددة فى الخطة.

ومع أتساع حجم ونشاط البنوك، لابد من النظر فى إنشاء بنوك إقليمية فى المحافظات، إذ لا يزال تركيز البنوك كلها فى القاهرة، وحتى مع هذا التركيز، كان عددها لا يتجاوز 4 بنوك فقط..

أيضاً هناك مشكلة القوانين التى مضت عليها عشرات السنوات، وأصبحت من المعوقات الرئيسية للعمل المصرفي، وفى مقدمة هذه القوانين قانون النقد وتعديلاته، وقانون البنوك والائتمان الذى يضع قيوداً كثيرة على حركة البنوك فى عمليات الإقراض، لا تتناسب مع أهداف سياسة الانفتاح، وتشجيع القطاع الخاص.

وليس هناك خلاف على ضرورة إصدار لائحة خاصة للعاملين فى الجهاز المصرفي، تتضمن نظاماً للحوافز والجزاءات، كما يعطيها الحرية فى اختيار وتعيين العناصر المناسبة من الخريجين للعمل فى البنوك، وذلك بإعفائها من التزام التعيين عن طريق القوى العامة.

ثمة ملاحظة أخيرة تثيرها قرارات الانفتاح الاقتصادى التى صدرت قبل عدة أشهر، إذ صدر قرار تطوير الحسابات المجاز فتحها بالعملة الأجنبية، مستهدفا تبسيط الهيكل الحالي لهذه الحسابات، وتطويرها بالشكل الذى يتفق وطبيعة المبالغ المودعة بها، باعتبارها مبالغ وردت اختيار للإيداع لدى البنوك فى مصر، وقد استبدل بالحسابات الأربعة المعروفة وقتئذ، حساب واحد باسم " حساب غير مقيم خارجي" قابل للتحويل، ويمكن عن طريق هذا الحساب، سداد قيمة صادرات مصرية أو مقابلة احتياجات للمواطنين المصريين أصحاب هذه الحسابات، سواء خلال وجودهم فى مصر، أو عند وجودهم بالخارج، أو التنازل منه للبنوك بالأسعار التشجيعية.

ويلاحظ أن التطوير هنا هو تطوير شكلي، لم يتناول مضمون الحسابات. ومن غير المتوقع أن يؤدى إلى زيادة محسوسة فى إيرادات هذه الحسابات، إذ يتطلب الأمر تحرير الحسابات بالنقد الأجنبي من قيود التحويل منها، ويكفى هنا الإشارة إلى تلك الحسابات التى يمكن فتحها فى بنك مصر الدولى، والتى تعطى لصاحب الحساب الحق فى تحويل أى مبلغ لمن يشاء، دون اشتراط أن يكون التحويل لصالح صاحب الحساب، أو أقارب درجة أولى أو غيره ... لكى يعطى صاحب الحساب، الحق فى الحصول

على ما يشاء من أرصدته بالعملة التى يرغب فيها، بصرف النظر عن العملة التى أودع بها فى حسابه.

وقد أدى هذا التباين الكبير فى مزايا الحسابات بالنقد الأجنبي بين المتبع فى البنوك التجارية المصرية، وبين المعمول به فى بنك مصر الدولى، إلى تحول كثير من أصحاب الحسابات الى البنك الأخير، للاستفادة من المزايا التى يتيحها، وذلك على حساب تقلص إيرادات الحسابات بالنقد الأجنبي فى البنوك التجارية المصرية.

والآن، فإن خطوات الانفتاح الاقتصادى تستلزم أن تصبح الجهاز المصرفي المصرى قادراً على الإنطلاق.. قادراً على مواكبة سياسة الانفتاح، لا أن يكون عقبة فى طريقها..

www.anwarsadat.org